

المدينة المنورة : المصدر :  
14-12-2005 العدد : التاريخ :  
الصفحات : 61 المسارسل : 13

## ميزانية الرفاهية

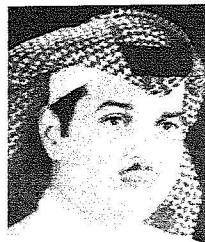


خبراء نفطيون يتحدثون عن ميزانية الخير:

**تخصيص جزء من الفائض لرعاية الأجيال المقبلة .. والأوضاع السياسية سترفع الأسعار**

للنقط على وضع سعر أدنى لكتون متباينة من بيع النقط بموجبة مستقبلاً، وين الكثور الجهني يان على الدولة ان تستعمل الفائض بتكون صدوقاحتياطي للجيال القائمة ستعلق نسبة من الفائض إلى الصدوق ما هو معمول به في الكويت والمكسيك وفنزويلا ولادا الإسلافي أمريكا وهي تجربة جيدة ينحدر نسبة من الفائض لتفسيد الدين العام لانخفاض يننس متباوتة فعليها الاستفادة من غير الماضي عندما ارتفع الأسعار في أوائل سبتمبريات في القرن الماضي فدول الخليج ركزت على المترابع العلاقة وتلقيها اليوم بالغ شخص الصيانة الضخمة الكبيرة وقد لاحظنا ذلك عند تدفيء أسعار البترول وقد وجّهت هذه الدول مشاكل عديدة في صيانته هذه المشاريع ونشأ عن هذه عجوزات في الميزانية علينا التخطيط لاستغلال هذه الفائض للجيال القائمة في تنمية وتطور العنصر البشري.

ومن جهته ارجع الخبر الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم الخطاطي يان المحفزات لم تخبعها



د. محمد القحطاني



د. عبد الرحيم داغستانى



د. عبد الرحيم الجهني

## النفط سلعة عالية خارج نطاق الدولة الوحيدة

مستقبلاً خاصة عندما تدبى أسعاره في عدم التأثير عليهما في اقتصاداتها ويامكانها اتباع إسلوبين في ذلك وهي البيع المستقبلي للنقط ويكون ذلك خطورة سعر النفط مستقبلاً طبقاً للسعر على اقتصاديات تلك الدول فإذا بلجوعه إلى التنبيه في داتها تدبى خطوط الأنابيب مما يؤدي إلى زيادة اسعاره بهذا السعر واستدامها السنة القادمة إضافة إلى شراء الدول الخليوية.

تأمين ضد انخفاضات شديدة لسعر النفط وهذا يمكّن الدول المنتجة الأيوسط السياسي واستمرار بطالقالي زيادة ايرادات الميزانية في الدول الخليجية قافلاً أن البترول يعتبر السلعة الوحيدة التي تعتمد عليها دول الخليج وفي ذلك خطورة على اقتصاديات تلك الدول فإذا بلجوعه إلى التنبيه في داتها تدبى خطوط الأنابيب مما يؤدي إلى زيادة اسعاره بهذا السعر واستدامها السنة القادمة إضافة إلى شراء الدول الخليوية مثيراً بين وائد الديار المرصاعات في الشرق الاستقرار فيما يخص النفط الأيوسط والختير مؤخراً سوريا

مليار ريال من جهة أخرى ساماً في تراجع نسبة الدين إلى المستويات المعقولة أقل من ٦٠ في المائة حسب المعابر الدولية في حين كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل عامين فوق مستوى الـ ٩ في المائة. وأوضح الدكتور عبد الرحيم بان النقط يمثل العمود الفقري لاقتصاد المملكة ولوارد الميزانية وهو ما يمثله في دول الخليج والمملكة العربية السعودية بنسبة ٧٥٪ وتصعد إلى ٩٥٪ وارجع الدكتور الجهني العوامل التي من الممكن ان تتأثر بها أسعار البترول إلى تحسين أسعار النفط لعامل العرض والطلب في الأسواق وبريطانيا للعراق وهي التي اضافت في الفترة السابقة ما يقدر بحوالى ٢٠ دولاراً ويتوقع ان ترتفع الأسعار عن ذلك في ظل استمرار الاحتلال ومقاومة انت إلى تمدّير خطوط الأنابيب مما يؤدي إلى زيادة اسعاره بهذا السعر واستدامها خاصة الدول الخليوية وهذا ينعكس على ارتفاع اسعار البترول وهذا ينعكس على ارتفاع اسعار البترول ووزراء مهدهة للنفاس الحر أيام الجميع باعتبار هذا القطاع أكبر المستهلكين الذي سيفرزه المجتمع الأخر

من اقتصاد المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وارتفاع إجمالي الناتج المحلي العام الماضي إلى ٢٥٪

على بلا / عبد المحسن بالطوير - الرياض / الدمام

أكدر رئيس دار الدراسات الاقتصادية الدكتور عبد العزيز الدائري استمرار الأداء القوي للأقتصاد وإن الميزانية الجديدة جاءت مبشرة بالخير لجميع المواطنين في جميع المجالات الحياتية.

وقال إن صدور الميزانية صادف في توقيته العادل رسماً اليوم عن اضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع المنعقد في هونغ كونغ اليوم.

مشيراً إلى أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سيترك آثاراً عميقاً ودائمة على الاقتصاد السعودي من أهمها أن البنية الاقتصادية ستكون في وضع تنافس أفضل على المدى البعيد لاسيما صناعة البتروليكويات التي ستكون في موقف متميز في غل أرضية ممهدة للنفاس الحر أيام الجميع باعتبار هذا القطاع أكبر المستهلكين من اقتصاد المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وارتفاع إجمالي الدكتور الجهني إلى أحداث الشرق

الدولية فقط وهي التي شكلت سبباً في ارتفاع أسعار البترول والذي ينبع بشكل رئيسي للعرض والطلب وحكومة المملكة يمكن أن تكون عاملام من هذه العوامل لارتفاع أسعار البترول إضافة إلى عناصر أخرى منها الطفرة الاقتصادية التي تشهدها دولتا الهند والصين الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات هاتين الدولتين من النقطة لذلك أصبح هناك زيادة في الطلب لتوفير مساقطها إلى زيادة في الأسعار إضافة إلى عامل مهم ساهم بشكل غير مباشر في زيادة حجم البيع وارتفاع الأسعار وهي العلاقات المتواترة بين فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى زيادة كميات طلب من المملكة العربية السعودية ودول الخليج من ١٠ مليون إلى ١٢ مليون برميل وبين القطاعات كافة القطاعات والدفع بمشروعات اقتصادية جديدة وقال إذا ما وصلت أسواق البترول إلى توجهها الحالية ورفعت المملكة من مستوى الإنتاج فإنه من الطبيعى زيادة في الإيرادات البترولية.